هل ما في سوريا اليوم ثورة أم حرب أهلية ؟

غياث بلال

تستخدم وسائل الإعلام مصطلح «الحرب الأهلية» لوصف ما يحدث في سوريا، فيما تعمل وسائل الإعلام الغربية –في كثير من الأحيان– على تسليط الضوء على تصرفات المتطرفين العاملين تحت عباءة ما يسمى «دولة العراق والشام» بشكل خاص.

وهذا ما ترك انطباعا لدى الكثير من المتابعين –وخاصة في الدول الغربية– بأن هناك معارضة تضم متطرفين وتتصارع على السلطة مع الحكومة، وبالتالي كلا الطرفين يتساويان في السوء، أو في أحسن الأحوال: هناك حرب أهلية بين طرفين، وبالتالي فليحلوا مشاكلهم بعيدا عنا.

ولكن، ماذا يجري هناك في الحقيقة؟ هل هي حرب أهلية أم ثورة من ثورات الربيع العربي التي تسعى للحرية والكرامة الإنسانية؟

قد ينطبق توصيف الحرب الأهلية على ما يجري اليوم في سوريا في سياق وجود أطراف سورية متصارعة في حرب فيما بينها، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الشعب السوري خرج في مظاهرات سلمية كانت تطالب بالإصلاحات والحريات في بلد يحكمه نظام ديكتاتوري منذ خمسة عقود من الزمن.

بقيت المظاهرات سلمية طوال ستة أشهر رغم عنف النظام وسقوط العديد من القتلى، ثم تطورت أحداث الثورة إلى حرب بين نظام يمتلك قوة الدولة وجميع أنواع الأسلحة، وبين مجموعات شعبية موزعة متفرقة على معظم الأراضي السورية لم تحمل السلاح إلا بهدف الدفاع عن النفس حينا في الحياة وإصرارا على الاستمرار في مشوار التغيير حتى آخره.

لم تمتلك هذه المجموعات سوى أسلحة فردية بسيطة في البداية، ومع مرور الوقت استطاعت بعض المجموعات الحصول على أسلحة ثقيلة بشكل أساسي من النظام نفسه.

حتى اليوم لا يمكن النظر للحرب الدائرة على أنها حرب بين طرفين متساويين في القوة أو التنظيم، هي حرب بين نظام ديكتاتوري اختطف الدولة ومعه شريحة من الشعب، التي ترى مصالحها معه من جهة، وبين مجموعة كبيرة من الشعب السوري.

ظاهرة التطرف يمكن رؤيتها لدى النظام ولدى جزء من المعارضة، حيث يمكن تتبعها لدى النظام وحلفائه كممارسة ممنهجة ومدعومة رسميا.

أما لدى المعارضة، فتظهر تلك الظاهرة كممارسات عشوائية من بعض المكونات، ويتم النظر إليها كممارسات مرفوضة من المجتمع الحاضن لهذه المعارضة ومنبوذة كفكر.

وما يعنينا في هذا المقال هو الإجابة عن السؤال: هل يعني ما تقدم أن الثورة في سوريا تحولت إلى حرب وانتهت بذلك الثورة الشعبية؟

كثيرا ما نسمع من النخبة المثقفة اليوم أن الثورة في سوريا انتهت وأن ما يجري اليوم هو حرب مصالح خالصة.

إن المتتبع لأحوال الثورات على مدار القرنين الأخيرين سيجد أن العلاقة بين الثورات والحروب كانت دائما علاقة متداخلة، متكاملة ومتشابكة، فغالبا ما تتحول الثورات إلى حروب تحرير كما حدث في حرب التحرير الأميركية التي بدأت بثورة على بريطانيا، وقد تؤدي إلى حروب خارجية كما في الثورة الفرنسية وقصتها مع نابليون.

كما أن الحروب الخارجية قد تؤدي في حال الهزيمة إلى ثورات داخلية كما حصل في ألمانيا بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى حيث انتهت الثورة النظام الملكي القيصري وانتجت النظام الجمهوري.

وفي جميع الأحوال، من الصعب تصور الثورات الكبرى بدون الحروب وبدون عنف أي بدون التحول إلى العمل المسلح. ثورات شرق أوروبا السلمية التي شاهدناها في السنوات الأخيرة كانت الاستثناء في سلميتها وسرعة مضيها، كما أنها من حيث النتيجة لم تستطع صناعة التغيير الذي خرجت لأجله، حيث خطفتها الردهات السياسية وحولت مطالبها إلى نوع من المنافسات الحزبية والسياسية، أي أنها تحولت إلى برنامج إصلاحي بطيء وفقدت تألقها الثوري.

أما ثورة مصر السلمية في ٢٠١٠، فكانت سريعة وخاطفة لدرجة أنها لم تتمخض إلا عن تغيير بعض الوجوه في رأس هرم الدولة، ولم تستطع إنجاز أي تغيير جذري في البنية الحقيقية للسلطة والمجتمع، مما أدى بالضرورة لإعادة اندفاعها مرة أخرى إلى الساحات بعد ثلاث سنوات ولكن بشكل أكثر عنفا ودموية، وكأنها تسعى لاستدراك ما فاتها من عنف في ٢٠١٠.

لعل أهم الفروق التي تميز بين الحروب الأهلية والثورات هي مطلب التغيير الجذري الذي تحمله الثورات والذي يمنحها بدوره الحيوية والاندفاع.

الثورة في سوريا بدأت بمطالب التغيير للواقع السياسي والاجتماعي ولم تكن موجهة ضد أي فئة أو طائفة أو طبقة محددة، بل على العكس من ذلك كانت شعارات الثورة تعج بقيم المواطنة والوحدة بين أبناء الشعب الواحد.

أدى تحول الثورة للعمل المسلح اليوم إلى تراجع شعارات ومطالب التغيير بعض الخطوات إلى الوراء لصالح ما تحتاجه الحرب من شعارات وإيديولوجيا تساعدها على الحشد والاستمرار.

ولكن المتتبع لتفاصيل الحياة في ظروف تلك الحرب سيلحظ أن مطالب وأحلام التغيير الشامل لا تزال حية وموجودة بقوة في نفوس وأحلام الغالبية من الشعب السوري، وإن تراجعت في الخطاب اليومي نتيجة اختلاف ترتيب الأولويات لصالح تأمين الاحتياجات الأساسية في ظروف الحصار والتشريد.

أحلام التغيير التي يحملها السوريون اليوم هي الحامل المعنوي الذي يمنح المدنيين والعسكريين الأمل في الحياة والقدرة على الاستمرار رغم كل هذا الكم من الكوارث، مما يدعونا بقوة لوصف ما يحدث في سوريا بخليط من ثورة لأجل الحرية وحرب لأجل تحقيق التغيير والدفع به إلى غاياته، وإن شابتها صراعات النفوذ والمصالح، والتي تعد ملازمة دائما للحروب والاقتصاد الذي تولده حولها.

صناعة التغيير ليست قرارا بمرسوم جمهوري أو حدثا عابرا، وإنما مسيرة مؤلمة من الأحداث التي قد تستغرق جيلين كي تصل إلى مبتغاها.

فتغيير التوازنات المستقرة للنفوذ والسلطة في المجتمع بشكل مستدام يتطلب تغييرا موازيا في تركيبة المجتمع وطرائق تفكير وحياة الإنسان فيه، ولهذا السبب كانت مهمة تغيير المجتمعات على الدوام من نصيب الأنبياء أولي الباس، والعظماء الذين خلد التاريخ ذكراهم.

عن «الجزيرة نت»

أذرع الظلم

عمرو حمزاوي

لدينا في مصر مجلس قومي لحقوق الإنسان، وشكلت لجنة لتقصي حقائق الأحداث التي تلت 30 يونيو 2013 بهدف توثيق الانتهاكات وتفعيل مبدأ المحاسبة القانونية المتورطين بها. إلى الجهتين، أوجه المقتطفات التالية من شهادة هدى محمود، زوجة خالد السيد عضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة سابقا وعضو حزب التحالف الشعبي سابقا والذي ألقي القبض عليه وعلى زميله ناجي كامل وآخرين في 28 يناير 2014 بعد محاولة جبهة «ثوار» التظاهر السلمي رفضا لعودة القمع وانتهاكات الحقوق والحريات وممارسات الدولة الأمنية:

«النهارده كان أول يوم أعيش تجربة الزيارة في السجن اللي بيعيشوها آلاف الأسر المصرية واحنا ما نعرفش عن ألمها ومعاناتهم حاجة، بعد ترحيل خالد وناجي والشباب اللي معاهم من يومين، وبعد محاولات بحث طويلة عشان نعرف رحلوهم فين، عرفنا انهم في أبو زعبل، وجبنا إذن تصريح ليا ولزوجة ناجي وياسمين حسام محاميتهم. وصلنا عند السجن الساعة 9ونص الصبح، لقينا طوابير طويلة ومئات من أسر المعتقلين والمحكوم عليهم في انتظار الدخول، وطوابير السيدات طبعا وبطبيعة الحال هو الأزحم وفيه أطفال كتير جدا، والسيدات في حالة من البؤس الشديد والغالبية العظمى منهن من الأقاليم، جايين من مشوار سفر طويل وموجودين من الفجر شايلين معاهم أكل وإعاشة لأبنائهم وأزواجهم، بعد تعذيب الانتظار والإهانة وأوجاع الناس اللي مشاركاك نفس الطابور، وصلنا باب التفتيش الساعة 12 ظهرا، وكسيدات دخلنا لغرفة التفتيش الذاتي، واللي شفنا فيه جنب إهانة الكرامة إهانة اكبر لأجسامنا، سألنا فين المسجونين السياسيين، قالولنا مع الطلبة في السجن المشدد، وهناك سألنا على أسماء خالد وناجي، وقالوا: آه موجودين هنا وأخذوا أسامينا.

بعد ساعة، دخل عسكري ينده على الناس اللي ليها زيارة، وقف على ترابيزة عالية وعيون الأهالي كلها متعلقة بالورقة اللي في إيده، لكن كوباية شاي في إيده التانية كانت أهم بكتير! اتجمع الأهالي حواليه وكلهم وجع ولهفة ومحاولة للصبر على المرحلة الأخيرة من الانتظار والإهانة، ومع كل شفطة شاي اسم أو اسمين وياخد شفطتين شاي على مهله وبعدين اسم كمان وشفطتين كمان وهكذا، ولما الأهالي يعترضوا ويستعجلوا أسماء ولادهم، يتضايق «الباشا» ويقوللهم: خلاص مافيش زيارة خالص.

وتبدأ مرحلة الانتظار الأخيرة.. أب راح يسأل على ابنه، فساله الضابط: سياسي ولا جنائي؟ فرد الأب: سياسي إيه وجنائي إيه باقول لك ابني طالب في الأزهر. وأب تاني قال ان الضابط بيقول له: احنا بس جايبين ابنك هنا يومين يتربى وحنطلعه، الأب قال له: لا أنا ولاحد حيعرف يحكم الولد ده بعد اللي شافه عندكم؟

وأخيرا، على الساعة 4 العصر لما حاولنا نشوف أسماء خالد وناجي (كامل) في آخر كشف زيارة، اكتشفنا انهم في سجن تاني –ليمان ١– نزل ناجي الأول ودخلتله زوجته هبة والمحامية ياسمين، وكان واضح من بعيد إنه شكله منهك.. ورفضوا يدخلوهم غرفة الزيارة ووقفوا بيهم برد ومعاهم ضابط واتنين مخبرين، استلموا منهم حاجات الإعاشة اللي كانت معاهم ورفضوا يقف مع مراته أو حتى المحامية اللي المفروض من حقها قانونا تتكلم وتشوف موكلها على انفراد. بعد كده نزل خالد.. شكله تعبان ومش قادر يتكلم، ومنطقش ولا كلمة، ولما سألته: حد عمل فيك حاجة؟ عايز تشتكي من حاجة؟ ما ردش عليا.. طيب ناقصك حاجة؟ أجيبلك حاجة؟ برضه ما بيردش.. مقدرتش أشوف ضرب أو إصابات واضحة في وشه، لكن حالته بتخليني أتأكد انهم اتعرضوا لضغوط وانتهاكات. الضابط قال: مش يالا كفاية كده مع السلامة.. ماكنتش كملت معاه دقيقتين.

خرجت وانا مش عارفة اخد نفسي ووضحت تماما بالنسبة لي ملامح المرحلة اللي احنا فيها، طول عمرنا بنشوف الظلم حوالينا وبنتقطع وبنتعاطف مع اللي بيتظلم، سواء المظلوم أو أهله، لكن كله كوم وانك تشوفه في أقرب الناس ليك كوم تاني. الحرية لكل المحبوسين باطل، وبالذات اللي محدش يعرف عنهم حاجة. ربنا يصبر كل أب وأم، كل زوج وزوجة، كل ابن وبنت، كل أخ وأخت، كل صديق وصديقة، كل حبيب وحبيبة.. وبقدرنا نكمل المشوار».

تستطيع الجهتان، المجلس القومي لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق، الإطلاع على شهادات أخرى كثيرة لأسر الضحايا وثقتها المنظمات الحقوقية وعرضت بعضها (كشهادة منال زوجة علاء عبدالفتاح) في مؤتمر «أذرع الظلم» في 4 يناير 2014. تستطيع الجهتان ذلك، إن أرادتا الاضطلاع بمهامهما الحقيقية ومساعدة مجتمعنا على كشف الانتهاكات والمحاسبة عليها وعلى مقاومة عودة الدولة الأمنية وأجهزتها التي تمتهن الكرامة الإنسانية وتنشر جغرافيا الظلم والغضب والعنف في ربوع مصر.

عن «الشروق» المصرية

تقييم الإستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية.. تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط

روبرت ساتلوف

«يستند هذا المرصد السياسي على الملاحظات التي أدلى بها المدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف في منتدى سياسي في 4 شباط/فبراير. شاهد الفيديو أعلاه للحدث بأكمله، بما في ذلك العروض التي قدمها المستشار السابق للأمن القومي ستيفن هادلي والزميل المتميز في زمالة وليام ديفيدسون في المعهد دينيس روس.»

في ظل دوامة الفوضى التي تجتاح الشرق الأوسط، يحظى الإسرائيليون بجو من الهدوء النسبي والازدهار الحقيقي. والأحداث الخارجية – بدءاً من الثورة المضادة في مصر وتعميق الحرب الطائفية في سوريا وإلى انتشار النفوذ الإيراني عبر المنطقة – ينبغي أن تثير مخاوف عميقة، لكن الطبقة السياسية منهمكة في السياسات والدبلوماسية المتعلقة بالمفاوضات مع الفلسطينيين.

ولم يكن من المفترض أن يأتي التوقيت على هذا النحو. فقد توقع الإسرائيليون بشكل منطقي جداً أن يكون هناك وضوح بشأن المسألة النووية الإيرانية قبل أن يضطروا إلى اتخاذ قرارات بشأن القضية الفلسطينية. ولم يظهر هذا التوقع بسبب وجود روابط إقليمية مباشرة بين القضيتين – لا توجد روابط كهذه – بل لأن الإسرائيليين ترقبوا جدولاً زمنياً يثبت لهم من خلال تسوية القضية الإيرانية فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستصبح شريكاً ثابتاً وموثوقاً في عملية السلام. بيد، يُطلب من إسرائيل الآن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن القضية الفلسطينية بدون ذلك الوضوح، بل والأسوأ من ذلك، يأتي هذا في ظل شكوك عميقة حول مضمون وتوجه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

استراتيجية – أوباما 1 مقابل أوباما 2

اعتمدت إدارة أوباما الثانية استراتيجية مختلفة كثيراً تجاه عملية السلام عن تلك التي اتبعتها عندما تسلم الرئيس الأمريكي السلطة في عام 2009. فقبل خمس سنوات، تم تعريف السلام في الشرق الأوسط بأنه يأتي على قمة أولويات الإدارة، فقد كان أوباما منخرطاً فيه شخصياً، كما اعتبر وقف بناء المستوطنات عاملاً رئيسياً لإحراز تقدم. وقد أدى ذلك النهج إلى طريق مسدود. أما اليوم، فلا تعتبر عملية السلام أولوية قصوى، والرئيس الأمريكي غير منخرط شخصياً، ولا تشكل المستوطنات محور الدبلوماسية.

ويستطيع الأمريكيون أن يجادلوا عن صواب عما إذا كان من المنطقي أن يستثمر وزير خارجيتهم جون كيري الكثير من وقته وجهده في هذا المجال. ولكن بغض النظر عن ذلك الجدال، ينبغي على المرء أن يتعرف على تماسك وحكمة نهج كيري التكتيكي في التعامل مع هذه القضية حتى الآن.

وعلى النقيض من استراتيجية أوباما عام 2009، تقوم استراتيجية كيري الأولية في عام 2014 على «احتضان» رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسؤاله بصفة أساسية «ما الذي تريده؟». واستجابة لذلك أعطى نتنياهو رداً محدوداً ودقيقاً – تواجد عسكري إسرائيلي في وادي الأردن، واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. والمثير للاهتمام أنه لم يركز على نطاق المطالب الإقليمية الإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين انطلق كيري لكي يلبي طلب نتنياهو ويبدو أنه مستعد لتحقيق أغلبها.

ولهذا من المرجح أن تستجيب الحكومة الإسرائيلية لوثيقة الإطار الأمريكية الجديدة بـ«نعم، ولكن» وليس بـ«لا، أبداً» أي [بالموافقة مع إبداء التحفظات وليس بالرفض بصورة قاطعة]. إن المزايا التي ستعود على إسرائيل هائلة، كما أن تكاليف الرفض مرتفعة، ولم يتم بعد التوصل إلى تحديد واضح للالتزامات التي سيُطلب من إسرائيل تقديمها – رغم أنه يحتمل أن تكون كبيرة. على سبيل المثال، إن الالتزام بالتفاوض على أساس حدود 1967 بالإضافة إلى تبادل أراضي متفق عليها قد تكون مسائل مشحونة سياسياً، لكنها لا تحدد مسبقاً تحقيق أي نتيجة محددة. وفي هذا السياق، لا يبدو أن العملية قد وصلت إلى نقطة يتعين معها على نتنياهو الاختيار بين ائتلافه السياسي الداخلي والتحرك الدبلوماسي مع الفلسطينيين. ورغم كل هذا الضجيج، لا يبدو أن أي محتوى للاتفاق الإطاري تحدثت عنه التقارير يصعب القبول به للغاية بحيث لا يستطيع وزير الاقتصاد نفتالي بينيت أو وزير الدفاع موشيه يعلون التعايش معه. وفي النهاية قد يأتي اليوم الذي يتعين فيه على نتنياهو أن يتخذ قراراً بين بيته السياسي في حزب الليكود الذي لا يرحب به بشكل متزايد واحتمالات تحقيق انفراجة دبلوماسية حقيقية، وذلك إذا كان الاتفاق المستقبلي جاهزاً وجذاباً بشكل كاف، لكن ذلك اليوم لم يحن بعد.

الأخطاء الأمريكية

يستحق الوزير كيري قدراً من التعاطف والتفهم لتعامله مع هذه المهمة المستعصية بقليل من الدعم من البيت الأبيض. وفي الواقع أنه لو صحت تقارير محددة، فإن البيت الأبيض تدخل بشكل ما في جهوده. فتعليقات الرئيس الأمريكي في خطابه عن حالة الاتحاد حول هذه المسألة – وعلى وجه التحديد الإشارة الغامضة إلى أن «الدبلوماسية الأمريكية» هي بمثابة المظلة التي تجمع المشاركين في محادثات السلام – قد تُرجمت في بعض الدوائر على أنها إهانة لكيري، الذي كان التزامه الشخصي المحرك الرئيسي لأي تقدم أحرز مؤخراً.

ومع ذلك فقد اقترف كيري بعض الأخطاء. أبرزها عادته في الإفراط في إقناع الإسرائيليين بقضيته عند بيان الفوائد التي ستعود عليهم من اتفاق السلام وبيان تكاليف الإخفاق في التوصل إلى اتفاق.

وفيما يتعلق بالفوائد، يود كيري إغراء الإسرائيليين بالفكرة بأن الاتفاق مع الفلسطينيين سوف ينشط الوعد الذي تعهدت به «مبادرة السلام العربية» بالاعتراف بإسرائيل من قبل العالمين العربي والإسلامي الأوسع نطاقاً. وفي الواقع أن القراءة الوثيقة لتلك المبادرة – التي اقترحت في البداية من قبل السعوديين عام 2002 وتم تأكيدها مجدداً منذ ذلك الحين – تظهر أنه يتعين على إسرائيل التوصل إلى اتفاق سلام على كلا الجبهتين الفلسطينية والسورية قبل أن يسري أي التزام بالاعتراف من قبل العالمين العربي والإسلامي. ومن الواضح أن فرص التوصل إلى اتفاق بشأن الجولان مع الحكومة السورية الحالية أو أي خليفة محتملة لها قريبة من من الصفر. لذا يستطيع كيري أن يضمن مساهمة مفيدة في عملية صنع السلام من خلال إقناع جامعة الدول العربية بتعديل المبادرة، وجعل الالتزام الوارد بها مرهوناً فقط بالتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بتكاليف الفشل، يحتاج كيري إلى إيجاد طريقة للتحدث مع الإسرائيليين بدون إثارة أسوأ مخاوفهم. فعندما يُنصت الإسرائيليون إلى المسؤولين الأمريكيين بشأن شبح المقاطعة والعزلة السياسية، فإنهم يرون ذلك تحذيراً توجيهياً، وليس تقييماً تحليلياً. وعندما يقول الأمريكيون إن القرارات المصيرية حول السلام يجب اتخاذها «الآن أو عدم اتخاذها مطلقاً»، فإن الإسرائيليين يفهمون ذلك على أنه ضغطاً وليس تشجيعاً. من الأفضل بكثير للمسؤولين الأمريكيين أن يسمحوا للإسرائيليين بتولي زمام القيادة في هذا الشأن، كما فعل وزير المالية يائير لابيد ووزيرة العدل تسيبي ليفني، بدلاً من جعل أنفسهم أهدافاً سهلة للسياسيين الذين ينتقدون أي دبلوماسية.

وبالإضافة إلى هذه الأخطاء، فإن السياسة الأمريكية الحالية حول عملية السلام تفتقر إلى أربعة بنود جوهرية: (1) جهود حاسمة لبناء دائرة فلسطينية تدعم اتخاذ قرارات صعبة بشأن صنع السلام؛ (2) تقدير الفرص التي تنهمر من ضعف «حماس» الحالي؛ (3) الاستثمار رفيع المستوى في الجهود التدريجية التصاعدية [من الأسفل إلى الأعلى] التي تناسب النهج التدريجي التنازلي [من الأعلى إلى الأسفل] الحالي؛ و(4) الإعلان علناً عن التكاليف التي سيدفعها الفلسطينيون حال رفض زعمائهم لاتفاق الإطار الأمريكي.

• في الوقت الذي يقضي فيه مسؤولون أمريكيون الكثير من الوقت في محاولة للتأثير على الرأي العام الإسرائيلي، لا يبذل هؤلاء المسؤولون أي جهد تقريباً لبناء دائرة فلسطينية تدعم السلام. إن الفكرة التقييدية المتمثلة بالحصول على كل شيء أو لا شيء التي يصر عليها المتطرفون لا تروق للعديد من عموم الفلسطينيين الذين لديهم الرغبة في الوصول إلى مقايضات وتسويات مستنيرة سعياً لتحقيق السلام. ويحتاج هؤلاء الفلسطينيون إلى الاطلاع على بواطن الأمور والتمكين لكي يستطيعوا ترتيب أولويات تفضيلاتهم على غرار ما تطلبه واشنطن من الإسرائيليين. وهذا يعني بيان فوائد صنع السلام مع التحلي بالأمانة القاسية تجاه الفلسطينيين بشأن اختياراتهم مثلما يفعل المسؤولون الأمريكيون مع الإسرائيليين. على سبيل المثال، ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يبيّنوا للفلسطينيين الاختيار الأساسي بين الدولة و «العودة»، فضلاً عن إزالة الغموض عن فوضى «الترتيبات الأمنية» من خلال تبيان تفاصيل العدد الصغير بشكل مدهش للقوات الإسرائيلية المنتشرة حالياً على طول نهر الأردن.

• إن ضعف «حماس» الاستراتيجي – الذي ينبع من خسارة الحركة لحلفاء راديكاليين، والاغتراب الذي تواجهه من قادة مصر الجدد، وعوامل أخرى – هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل المنطقة تحظى بلحظة هي الأكثر مواتاة لصنع السلام على مدى عقد من الزمن. لكن لا يبدو أن الإسرائيليين أو الفلسطينيين يريدون التحدث عن طرق استغلال نقطة الضعف هذه. إن هذه فرصة ضائعة.

• على مر السنين، تأرجحت واشنطن بين دبلوماسية رفيعة المستوى تعتمد على نهج تدريجي تنازلي، وعمل تفصيلي جوهري يعتمد على نهج تدريجي تصاعدي لبناء فعالية السلطة الفلسطينية؛ ولم تبذل أي إدارة أمريكية استثمارات قوية في كلا الجانبين بشكل متزامن. وفي عملية السلام يعادل ذلك – السير ومضغ العلك في آن واحد: لماذا لا يمكن فعل ذلك؟ إن السماح بركود السلطة الفلسطينية في حين يركز الدبلوماسيون فقط على الدبلوماسية رفيعة المستوى هو صيغة لكارثة [مدوية].

• تواجه عملية السلام مأزقاً متناقصاً. فالدبلوماسية الحالية أصبحت ممكنة بفضل سنوات من التعاون العملي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المسائل الأمنية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، إن عدم رغبة أياً من الجانبين بالفشل في المفاوضات على نحو يعرض تعاونهم العملي للخطر هو أحد الأشياء التي تعترض طريق تحقيق انفراجة. وعلاوة على ذلك، يعلم الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن تكلفة رفضه لمقترحات كيري لن تكون قطع المعونات المالية، لأن إسرائيل ستكون أول من يطلب من واشنطن الاستمرار في ضخ الأموال للسلطة الفلسطينية.

لذا يتعين على المسؤولين الأمريكيين تحديد مجموعة بديلة من التكاليف لعباس. وإحدى هذه الأساليب هي أن تبدأ الولايات المتحدة وجهات فاعلة دولية أخرى في مواءمة سياساتها مع تفضيلات عملية صنع السلام. ويقيناً، لن تكون إسرائيل راضية من الجهود الدولية التي تفرق بين «الكتل» الاستيطانية – أي مجموعات كبيرة من المجتمعات التي تقع بالقرب من حدود عام 1967 وتعد موطناً لنحو 80 في المائة من المستوطنين الإسرائيليين – والمستوطنات خارج هذه الكتل. بيد سيتضرر الفلسطينيون بشدة من الإجراءات التي تضفي الشرعية على الكتل الاستيطانية، وتمنع تمويل أنشطة اللاجئين التي تعزز سراب «العودة»، وتمنح صفة قانونية لوجود عاصمة إسرائيل في القدس. وتستطيع واشنطن بدلاً من ذلك أن تبدأ في التنسيق مع إسرائيل بشأن فكرة الانسحاب أحادي الجانب من جزء كبير من الضفة الغربية، وهي فكرة بدأت تحظى بتأييد كـ«خطة ب» بين قطاعات عديدة من المؤسسة السياسية والأمنية في إسرائيل. إن ضخ هذه الأفكار في أثير عملية السلام سوف يبرز التكاليف الفعلية التي يمكن أن يتكبدها الفلسطينيون حال رفضهم خطوات مشروعة للمضي قدماً.

إذا اتخذت هذه الإجراءات مجتمعة فسوف تشكل أجندة متوازية قد تكون ضرورية لتمكين إحراز تقدم حقيقي. وحتى مع كل الجهود التي يستثمرها الوزير كيري في عملية السلام، من المهم التأكيد على أن هناك الكثير من المواضيع التي ما يزال يتوجب القيام بها.

عن «معهد واشنطن» .. وروبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي للمعهد منذ عام 1993.